جائز العدم في نفسه فيحتاج في وجوده الى مخصص فيكون محدثا اذ لا معنى بالحدوث
الا ما يتعلق في وجوده بايجاد شيء اخر ورده السعد التفتازاني بان القول بذلك
قول بتعدد الواجب لذاته وهو مناف للتوحيد قال فالاولى ان لا يجترا على
القول به بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها اعني ذات الله
تعالى واما هي في نفسها فممكنة ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات
القديم واجبا له غير منفصل عنه وهو كلام في غاية الحسن غير ان دعواه انها
ممكنة في نفسها منتقدة لان اطلاق ذلك يوهم ارادة المتبادر من معنى الامكان
وهو جواز الوجود والعدم وهو غير جائز فيها وان كان المراد به فيها الاحتياج
الى الذات وبه عبر بعض المشايخ بمعنى انها لا تستقل دونها **الرابعة** هذه الصفات
الذاتية تسمى صفات المعاني ويلزمها صفات اخرى تسمى صفات معنوية وهي كونه
تعالى حيا بصيرا سميعا قادرا مريدا عالما متكلما وللزومها لها تنسب اليها وعدم
لهذه الصفات مبني على ثبوت الاحوال وهي صفات ثبوتية ليست موجودة
ولا معدومة قائمة بموجود فعلى هذا تكون هذه الصفات المعنوية صفات
ثبوتية قائمة بذاته تعالى فان قلنا بنفي الحال كما هو مذهب الاشعري
فالثابت من الصفات التي تقوم بالذات انما هي الاولى التي هي صفات
المعاني واما هذه فعبارة عن قيام تلك بالذات لا ان لهذه ثبوتا في الخارج
عن الذهن ويقابل النوعين الصفة النفسية وهي من الاحوال كالصفة المعنوية
غير ان الفرق بينهما ان الصفة المعنوية لازمة لصفة المعنى بخلاف هذه
فليست لازمة لشيء وهي الوجود ان قلنا انه زائد على الذات فان قلنا انه
نفس الذات فليس بصفة اصلا ومن عده من الصفات بناء على هذا القول
فقد تسمح لانه لما كانت الذات توصف به لفظا فيقال ذات الله تعالى موجودة
صح ان نعده صفة في الجملة والى هذا القول ذهب ابو الحسن الاشعري والامام
قبله الفخر الرازي وذهب الفلاسفة الى انه زائد في الحادث عين في القديم انتهى

ليس بجوهر ولا جسم ولا — بعرض فهو كما قال علا
ليس كمثله يريد مثله — شيء تعالى الله ما اجله

بلغ ٣

في

فيه مسئلة وهي انه تعالى ليس بجوهر ولا بجسم ولا بعرض لانه تعالى منزه عن
١٠ الحدوث وهذه حادثة لانها اجزاء العالم كما مر واذا ثبت ذلك فهو كما
قال جل وعلا ليس كمثله شيء وهو السميع البصير يريد ليس مثله شيء يجعل
الكاف زائدة او بغيره مما يأتي في علم التفسير تعالى الله ما اجله عن ان
يماثله شيء مما سواه لما ذكرنا ولانه ان اريد بالمماثلة الاتحاد بالحقيقة
فظاهر لانه يستلزم التعدد المحال وان اريد بها المساواة من جميع الوجوه وهو
حقيقة المماثلة عند الاشعري ولا ينافيه كما توهمه بعضهم عدم امتناع
اهل اللغة من القول بان زيدا مثل عمرو في الفقه اذا كان يساويه
فيه وان كان بينهما مخالفة بوجوه كثيرة لان مرادا لا شعري
المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة والا فاشتراك الشيئين
في جميع الاوصاف ومساواتهما من جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف
يتصور المماثلة فلان شيئا من الموجودات ليس بهذه المثابة في وصف
من الاوصاف فان اوصافه تعالى من العلم والقدرة وغير ذلك اجل
واعلى مما في الموجودات بحيث لا مناسبة بينهما فعلم الله مثلا موجود وصفة وقديم وواجب الوجود ودائم من الازل الى الابد وعلمنا موجود
وعرض وجائز الوجود ومتجدد في كل زمان وقولي ليس بجوهر من
زيادتي من الاصل وحذفت اللون والطعم والحلول لشمول العرض لها **تنبيه**
الاية السابقة اولها تنزيه واخرها اثبات فمن جمع بينهما بان
اثبت لله ما له غير ممثل ونزهه عما لا يليق به من مماثلته لما سواه
غير معطل فقد اصاب وصدرها رد على المشبهة وعجزها رد على
المعطلة وفي ترتيبها سر لطيف فانه تعالى لو بداء بذكر الصفات
لاوهم تشبيها بينه وبين المخلوقات من حيث ان غيره سميع بصير فاذا
وقع نفي المماثلة اولا انتفى هذا المحظور وصار اثبات السمع والبصر
لنفسه لا يشاركه فيه غيره انتهى

وما من الصفات مشكلا ورد — في سنة او في كتاب نعتقد
ثبوته لنا مع التنزيه عن — حقيقة واختلفوا ما بين من

Copyright © King Saud University